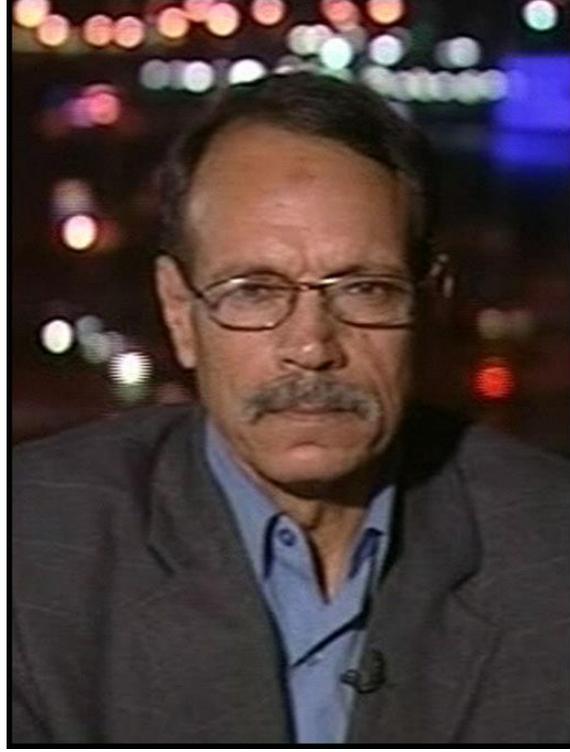


رد على كاتب " الأهرام " عطيه عيسوي

دوميره ليست مازقا



بقلم: د. احمد حسن دحلي

مدير المركز الارتري للدراسات الاستراتيجية

تنبيه: نريد لفت انتباه القارئ بأن نص هذا الرد سلم لرئيس تحرير جريدة الاهرام في الثاني من يوليو الجاري.

كتب الاستاذ عطية عيسوي مقالا تحت عنوان " مازق دميره " في زاوية " قضايا وأراء " بجريدة " الاهرام " الصادرة في 25 يونيو 2017. وللأسف الشديد لقد حفل المقال بعدة اخطاء تاريخية وسياسية وقانونية، وعملا بحق الرد ارجو من " الاهرام " نشر هذا التعقيب.

أولا : استهل الكاتب مقاله قائلا " لم تندمل بعد جراح ارتريا من حرب 1998 - 2000 مع اثيوبيا التي ازهقت ارواح أكثر من 80 الف انسان لكي تفتح جبهة

قتال جديدة مع جارتها جيبوتي بإستيلائها على منطقة جبل دوميره والجزيرة الواقعة قبالتها بمجرد انسحاب قوات حفظ السلام القطرية.

1 - ارتريا التي اكتوت اكثر من غيرها بنيران حروب العديد من دول الجوار هي آخر من يلجأ الى الحرب، والشواهد التاريخية الناطقة ماثلة للعيان.

2 - أكدت السلطات الفرنسية بأن ارتريا لم تعتد على جيبوتي في عام 2008، وهذا يعني إن ما حصل هو العكس، ولذا لم تتدخل فرنسا عسكريا في الازمة بموجب معاهدة 1977 العسكرية المبرمة مع جيبوتي، وهذا يعني أيضا فيما يعني بأن اهل مكة ادري بشعابها.

3 - لقد اعربت دولة ارتريا عن موقفها بكل وضوح بخصوص " انسحاب القوات القطرية " الذي تحدث عنه الكاتب في بيان اصدرته في 17 يونيو 2017 جاء فيه " انها لن تسترسل في الخوض في عملية الانسحاب التي يتم الحديث عنها هنا وهناك قبل حصولها على شرح رسمي بهذا الشأن من طرف دولة قطر " المعنية مباشرة بالأمر.

**ثانيا:** يقول الكاتب وبكل استخفاف واستهزاء بان ارتريا وجيبوتي " استجابا لوساطة قطر ربما تحت إغراء تقديم مساعدات "

1 - هذا الكلام في غير محله، وغير مقبول جملة وتفصيلا، وانه يسئ الى كاتبه اكثر من مساسه بدولة ارتريا وجيبوتي على حد السواء.

2 - يبدو ان الكاتب لا يعلم ثوابت القيم السياسية والاخلاقية لإرتريا الثورة بالأمس وإرتريا الدولة اليوم، وربما يعرف الكاتب جيدا بعض الدول التي تحترف سياسية قبول الاملاءت عبر الاغراءات، وحاول ان يسحب ذلك على ارتريا التي لا تقبل ولا ترفض بناء على الوعد أو الوعيد، وتاريخ ارتريا الثورة والدولة لخير شاهد على ذلك.

**ثالثا:** يقول صاحب المقال ارتريا " رفضت استقبال بعثة تقصي حقائق ارسلها مجلس الامن " عندما افتعلت جيبوتي في 10 يونيو 2008 مشكلة حدودية من العدم.

1 - ربما يجهل الكاتب بأن مجلس الامن تهاقت واصدر في 12 يونيو 2008 بيانا ادان فيه دولة ارتريا من دون اجراء أي تحقيق، ثم طلب من الامين العام للأمم المتحدة الأسبق بان كي مون في 25 يونيو 2008 ارسال " بعثة تقصي الحقائق"، فهذا المنطق السياسي المعكوس رفض من قبل دولة ارتريا، ولا يمكن المجادلة حول الموقف الصائب الذي اتخذته دولة ارتريا.

2 - عملية اصدار حكم شامل قاطع مانع بالاعتماد على معلومة صحفية جزئية منقولة بصورة غير صحيحة ومنافية للموضوعية، تعتبر وخيمة العواقب، لأن من يعتمد عليها يجانب الصواب، بل يتخذ موقفا خاطئا، وهذا هو حال كاتب المقالة مع الاسف .

رابعا: يتحدث صاحب المقال عن " خبراء " الحدود وعن اتفاقيتين يتيمتين ابرمتا في 1897 و1901، وربما لا يعلم بأن وراء الاكمة ما وراها!

خامسا: يقول الكاتب " ليس احتلال المنطقة عسكريا هو الحل الصحيح " ثم يبني على ذلك وبشكل متهاقت موقفا مفاده بأن ارتريا اعتدت على اليمن وأثيوبيا وجيبوتي.

1 - ارتريا ليست بحاجة الى من يرشدها لمعرفة بأن الاحتلال العسكري ليس الحل الصحيح، وهي التي ذاقت تعاقب الاحتلال تلو الاحتلال العسكري قبل ان تتال حررتها بقوة السلاح وبدماء الشهداء، بعدما اوصدت في وجهها كل ابواب الحلول السياسية والقانونية.

2 - ارتريا لم تحتل " جزيرة حنيش " عام 1995، ولكنها رفضت ان تفرض عليها الحكومة اليمنية سياسة الامر الواقع بالسبل العسكرية، ومارست فقط حق الدفاع عن النفس.

3 - العدوان الاثيوبي على ارتريا فيما يعرف " بالحرب " الحدودية " 1998 - 2000 لم يبدأ في قرية بادمي عام 2008، وانما بدأ تاريخيا في قرية عدي مروق بمنطقة بده عام 1997، قبل اصدار الحكومة الاثيوبية في نفس العام خريطة جديدة لأقليم تجراي ضمت فيه اجزاء واسعة من الاراضي السيادية الارترية. وسيطرة القوات الارترية على بادمي في عام 1998 لم يكن الا رد فعل على

عدوان اثيوبي غادر على وحدات عسكرية ارترية كانت ترابط في تلك المنطقة، تحركت لإحتواء الموقف مع الوحدات الاثيوبية ، ولكن الاخيرة فتحت عليها نيرانها واشعلت الحريق.

4 - اختلق نظام الرئيس اسماعيل جيليه في 2008 ازمة حدودية مع ارتريا لحسابات غير جيوتية، وسعى لإجهاض وساطة دولة قطر بطرقه لمنابر إقليمية وقارية وشبه قارية ودولية مثل منظمة الايغاد والاتحاد الافريقي و الجامعة العربية والمؤتمر الاسلامي ومنظمة دول عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي والامم المتحدة. وعلى خلاف موقف الحكومة الجيوتية، عمدت دولة ارتريا على احتواء الموقف واجهضت تعددية منابر الوساطة، وتمسكت بالمبادرة القطرية، ورفضت التدخلات من قبل غير طرف اقليمي وقاري ودولي للحيلولة دون الالتفاف على المبادرة القطرية.

سادسا: ويختتم الكاتب مقاله بقوله " الميزان العسكري مختل بشدة لصالح ارتريا...وان فرنسا وامريكا لن توقفا مكتوفتي الايدي."

1 - القضية ليست قضية ميزان القوى بين الطرفين، ولم يحصل ان تعاملت ارتريا بهذا الاسلوب مع أي كان، بل إنها مبدئيا ضد حل أي قضية او خلاف حدودي وغير حدودي على ضوء ميزان القوى، لأن اعتماد هذه القاعدة يعني وبكل بساطة سيادة قانون الغاب، وارتريا كانت ومازالت وستظل مع حل الخلافات بصورة سياسية وسلمية بعيدا عن منطق الحرب، ومعالجة الاشكاليات الحدودية بشكل قانوني وعادل بعيدا عن قانون الغاب. وخير دليل على ذلك انها وبعدها هزمت الجيش الاثيوبي وحررت كامل التراب الوطني في 24 مايو 1991 لم تعلن استقلال البلاد، ولم تلجأ الى فرض الامر الواقع عسكريا، بل انها نظمت في 1993 استفتاء شعبيا نزيها وحررا اشرفت عليه المنظمات القارية وشبه القارية والدولية وفي مقدمتها منظمة الامم المتحدة، وذلك حتى يقرر الشعب الارتري مصيره بنفسه، ويمارس حقه الشرعي والمشروع في تقرير المصير، هذا الحق الذي صادرت منه الولايات المتحدة الامريكية بعد نهاية الحرب الكونية الثانية وفرضت عليه عام 1952 الاتحاد الفيدرالي مع أثيوبيا.

2 - لقد شرحت دولة ارتريا غير مرة فلسفتها السياسية الخاصة بهذا الشأن والقاضية بعدم اقام القوى الاجنبية في شؤون المنطقة الاقليمية، لأنها لن تحلها بل تزيدها تعقيدا، ولذا ترى أهمية واولوية معالجة الخلافات الحدودية وغير الحدودية عبر الحوار الثنائي، واذا ما تعذر ذلك يمكن اللجوء الى وسيط اقليمي محايد، وفي حالة اخفاق الوساطة فقط يرفع ملف الخلاف الى تحكيم دولي.

سابعا: عنوان المقال هو " مازق دوميره " ولكن الكاتب لم يحدد طبيعة " المازق "، وفي حقيقة الأمر لا يستطيع تحديده، لكونه لا يوجد ثمة مازق في دوميره بالأساس، وان القضية برمتها مفتعلة.

وأخيرا وليس آخر، لم يبق سوى تسجيل الملاحظتين التاليتين:

1 - لا توجد أي سلطة قانونية للمنظمات الاقليمية والقارية وشبه القارية والدولية ان تتدخل في هذا الامر بين ارتريا وجيبوتي سواء من بعيد أو قريب، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر موضوع حلايب وخلافات بحر الصين الجنوبي. هل شكلت لهما " بعثة تقصي الحقائق "، ولماذا يكون الامر هنا مختلفا، علما ان هناك وساطة قطرية بين ارتريا وجيبوتي الى ان يثبت العكس.

2 - ان دولة ارتريا لا ولن تسمح بمحاولات التأجيج من أي طرف أتى، وتناهى بنفسها عن السجلات الاعلامية العقيمة التي ترمي الى تأزيم، المواقف وتعقيد الامور، واذكاء نار الخلافات والصراعات.

30 يونيو 2017